

مستقبل الوكالات التجارية إلى أين؟*

لقد برزت ظاهرة الوكالات في منطقة الخليج العربي نتيجة لتزايد واردات دول الخليج والتي صاحبت الطفرة النفطية الاقتصادية خلال السبعينات والثمانينات ، حيث أقبلت هذه الدول على تنظيم الوكالات التجارية فيها تنظيماً دقيقاً بقصد وضع القواعد التي تكفل حسن أداء العملاء لواجباتهم وحماية المستهلكين وحماية حقوق العملاء والشركات الأصلية الموكلة ، وتعتبر الوكالات التجارية ظاهرة مميزة لقطاع الأعمال بدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث أن كبار العائلات والشركات التجارية برزت من خلال تمثيل الشركات العالمية واستيراد منتجاتها للأسواق المحلية مستفيدة من نظام الوكالات التجارية . وما زالت الوكالات التجارية تمثل العمود الفقري للعديد من الشركات التجارية في دول مجلس التعاون ، ويسعى رجال الأعمال للحفاظ على مكتسباتهم من خلال استمرار نظام الوكالات التجارية في دول المنطقة ، ومع انضمام عدد من دول مجلس التعاون لمنظمة التجارة العالمية واستمرار بقية الدول في إجراءات الانضمام للمنظمة ، فقد أثرت الكثير من الأسئلة حول مستقبل الوكالات التجارية .

ولابد من التأكيد هنا على أنه يوجد إجماع لدى الاقتصاديين حول فوائد حرية التجارة الدولية ولو من خلال ما يسمى بالوكالات التجارية . ولكن نتيجة لتزايد اتجاه الدول لتطبيق أنظمة لتقنين المنافسة ، برزت الحاجة لوجود نظام متعدد الأطراف يحكم سياسات المنافسة العامة والذي قد يؤثر على أنظمة الوكالات التجارية في المستقبل .

ومن هنا فقد ظهرت العديد من المبادرات من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول ممارسات بعض الدول النامية التي تبنت سياسات للمنافسة كبديل للسياسات الحمائية – كسياسة إحلال الواردات – وولدت هذه

الممارسات لبساً كبيراً لدى الاقتصاديين حول مدى التوافق أو الانسجام بين أهداف التجارة الحرة وسياسات المنافسة .

و من الأهمية بمكان دراسة وتحليل المداولات والنقاشات التي تدور حالياً في منظمة التجارة العالمية ضمن فريق العمل المعني بسياسات المنافسة في ضوء تجارب الدول الأعضاء بالمنظمة . لأن ذلك يساعد على رسم سياسات واضحة تجاه الوكالات التجارية في ظل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف .

* مراجع مفيدة

- ١- طارق الزهد، كتاب مستقبل الوكالات التجارية في المملكة العربية السعودية في ظل التطورات التجارية الدولية، غرفة الشرقية، ٢٠٠٤.
- ٢- طارق الزهد ، سياسات المنافسة في نطاق منظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد ، غرفة الشرقية، الدمام، العدد ٣٥٠، إبريل ٢٠٠٢.
- ٣- د. محمد بدران، مذكرات في القواعد العامة للوكالة وبعض أنواعها، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول المشكلات العملية لعقود الوكالات المدنية /التجارية والتي نظمها مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ١٢-١٣ يناير ٢٠٠٢.
- ٤- نظام الوكالات التجارية السعودي ، موقع وزارة التجارة والصناعة السعودية على شبكة الانترنت.